

من وراء البحار

ألمانيا ومستقبلها السياسي والاقتصادي

العصبي لأوربا ، وأنها حين تمس ينشأ عن ذلك اهتزاز شديد . ولقد ثبتت صحة هذا القول بعد حربين عالميتين ، وكان يشعر بذلك سياسى بعيد النظر مثل تيودور روزفلت الذى قال قبل هاتين الحربين عند الازمة المراكشية : « لو اجتاحت الجيوش الألمانية فرنسا لما استطاع الأمريكيون أن يسكتوا » .

ففى مجال السلامة الاجتماعية توجد خطوط يجب مراقبتها مراقبة دقيقة ، ويجب الاعتراف بأن البلاد الواقعة على هذه الخطوط قد استطاعت أن تكون آراء ثابتة عن الضمانات الواجبة لسلامتها ، فإذا رأينا فرنسا تصرح أن سلامتها ، أو الحرى لسلامة العالم ، تتطلب بعض الاجراءات ، فيجب على الأقل أن تفحص مقترحاتها بروح العطف ؛ فهذه المقترحات هى نتيجة تفكير طويل ، وهى مقترحات دائمة وليست هى آراء رجل واحد أو مناورات حزب من الأحزاب ، بل هى مخطط أمة ودولة . لقد أعلنت الجمعية التأسيسية الوطنية فى ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ أن سلامة أوربا والعالم ، تتطلبان حرمان ألمانيا نهائياً من وسائل الحرب التى تمثلها الموارد والحامات فى منطقة الرين ووستفاليا ، وأن تحرم مقاطعات الرين من أن تكون فيها بعد منطقة مرور ، ونحزنا وقاعدة للنزو .

ويجب أن تعاد إلى فرنسا المتاجم التى نقلت بموجب معاهدة قرساي . وأن تكون هذه للمنطقة تابعة فى نظامها الجبرى والفدى لفرنسا ، بحيث تكون متممة للنظام الاقتصادى الفرنسى .

ما هو مستقبل ألمانيا بعد الهزيمة ؟ وماذا يكون نظامها ؟ لقد نشرت مجلة الأمور الخارجية الأمريكية (فى عدد يولييه) مقالين هامين مفصلين فى ذلك لانتطيع إلا تلخيصهما وأولهما بقلم مسيو بيدو رئيس وزراء فرنسا . ويرى مسيو بيدو أن مشاكل العالم بعد أن أنهكتها الحرب مثل الكرة المتشابكة الخيوط ، فلا يكتفى أن يمسك المرء بطرف هذه الخيوط حتى يمكن تسويتها ؛ ففى مليئة بالعقد وأكبر عقدة هى ألمانيا .

قد يقال إن هذا الاعتقاد قائم على عقدة نفسية لدى فرنسا . ولقد كانت ألمانيا حتى الأمس مربى للحروب ، وهى اليوم حفرة عميقة لا يرى قرارها ، فهى فى الواقع أولى مشاكل العالم ، وإذا كان الفرنسيون يمدون إلى تنبيه العالم إلى هذه المشكلة ، فليس ذلك لأنهم يقفون موقفهم العاطفى المعروف من العدو التقليدى . فنظرية الفرنسيين ليست قائمة على التعطش إلى الفتح ولا على الرغبة فى الأخذ بالتأثر . والبرهان على هذا القول ان الحكومة المؤقتة للجمهورية رفضت سياسة الضم . وقد نقول فى التدليل على ذلك أن رئيس المجلس الوطنى للمفاوضة زار مستشفى مدينة باريس فى أثناء معركة تحريرها ليحيى الجرحى الألمان لأنهم كانوا حينئذ بين المهزومين . وفرنسا تعنى عناية كبيرة بالعدالة ، ولا تخطط بينها وبين الانتقام .

فالمسألة الألمانية فى نظر فرنسا هى مسألة سلامتها قبل كل شئ . وفى هذا المعرض لا يستطيع أحد أن ينكر أن فرنسا من الوجهة الجغرافية والسياسية هى المركز

من السكان ، وهو الذى حدث بعد اقتطاع أراضى ألمانيا الشرقية ؟ إن مثل هذا لن يحدث فى ظل النظام الذى تقترحه فرنسا من فصل الرور سياسياً ، إذ أن النظام الدولى المقترح سيحتفظ بمستوى عال لمعيشة السكان .

إن فرنسا لا تريد أن تعامل ألمانيا بشريعة العين بالعين ، ولكن ليس من الضروري أن نكون رفيقين بالألمان ، وليس معنى ذلك أن ننزل بهم المقاب الدائم ، فللألمان صفات وميزات ، وهم أصحاب جد ، ونظام وابتكار ، ولكن مما يؤسف له أنهم يميلون إلى استعمال هذه الصفات بطريقة خطيرة . ولا يجب أن ننسى أنه لم يكن يرتفع بينهم صوت احتجاجاً على مساوىء نظام هتلر ، ولم يرفض جندى ألماني واحد أن يطيع الأوامر الصادرة إليه بارتكاب الفظائع . والآن بعد هزيمة النازية ماذا يحدث فى ألمانيا ؟ وماذا نرى فى تلك البلاد المحتلة الكثيرة ؟

يروى أحد المراقبين أن أول ما نراه فى تلك البلاد هو الاهتمام الكبير بوسائل المعيشة اهتماماً يسيطر على العلاقة بين المنتصرين والمهزومين . ثم إن الألمان لا يهتمون بوجه عام لمحاكمات نورنبرج ، ثم يصرح الألمان لمن يتحدثون إليهم أن تلك البلاد الواقعة بين ممل ونهر نيسن ، لا تنتج أنواع المأكولات وحدها ، بل قد أنتجت من قبل عباقرة مثل كنت وبويمه وأنجيلوس سيلبوس وأيشندورف الذين يمثلون أنبل صفات الذهن الألماني ؛ وبين الأحياء من أعضاء الفهرماخت ، من لم يقطعوا عن الأوهام ، حتى إنهم لينتظرون حدوث معاصرة جديدة قد تشبه المعجزة . ويوجد فى كل مكان ما أسماء أحد الألمان مبدأ الطاعة ؛ لئلا يقول مبدأ الزعامة !

وقد وصف كريستيا درلند ، الخبير السويدي فى الأمور الألمانية ، حال فتية هتلر

أمام منطقة الروروهى الكثر الأوربي العظيم الذى يحتوى على مناجم الفحم والمصانع التابعة له ، وهى التى يعمل فيها فى الأوقات العادية خمسة ملايين من العمال ، فإن الحكومة الفرنسية ترى لمصلحة الإنسانية أن تعتبر وحدة سياسية مستقلة عن ألمانيا ، وتوضع تحت نظام دولى من الوجهتين السياسية والاقتصادية .

هذا هو رأى الجمعية التأسيسية . وقد يضاف إليه فيما يخص بأراضى الرين ، أن توضع قوات حرية كافية دائماً فى الأراضى الألمانية الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الرين ، وربما توضع كذلك على رءوس بعض الجسور فى الضفة اليمنى . ويجب أن تكون أراضى الرين من الوجهة السياسية غير تابعة لألمانيا ولا لفرنسا ، وأن تكون حرة فى تدبير أمورهما على ألا يسمح لها بأن تسلح ، وعلى أن تكون تحت رقابة حرية يشترك فيها الحلفاء .

هذا رأى الفرنسى قد عرفته الدول وأخطرت به فى مناسبات عدة ، ولم تقبل الدول حتى الآن هذا رأى ولم ترفضه ، ولكن قد يكون من المستحسن البحث فى أسباب ما يرى من تردد فى قبول هذا رأى . وهذه الأسباب تتعدى أحياناً دائرة المسألة الألمانية إلى مسألة الحالة العامة فى العالم ، وهذا مما يؤيد القول بأن المشكلة الألمانية ، هى فى آن واحد عقدة ومفتاح للمشاكل العالمية . فمن الآراء التى تبدى رأى يتأثر بجانب إنسانى ، هو : هل يفرض على ألمانيا صلح « شديد » ؟ ومثل هذا رأى جديد فى سياسة الدول ؛ فهى فى مؤتمراً يالنا ، الذى لم تمثل فيه فرنسا ، قد قضت بفصل كوينسجسبرج وشتين وفرا نكفورت ويزسلاو ، وهى من أقدم المدن البروسية ، عن جسم الدولة الألمانية . ومع ذلك فهل يكون من الشدة منع المعتدى الذى لا يرفع عن تكرار اعتدائه ؟ وهل يعتبر من التساهل والملاينة نقل جماعات كبيرة

• وأن يتم الاتفاق على مشروع لإنشاء ألمانيا سياسياً من جديد ، وأى رجال يفهمون بهذا العمل ؟

على أنه من المستحيل أن ترضى فرنسا بقيام سلطة ألمانية على أبوابها ، بينما أبعدت الحدود في الشرق إلى المسافة التي يقتضيها الحذر ، لذلك ترغب الحكومة الفرنسية في تجديد الحدود الألمانية الغربية في الوقت الذي تقام فيه إدارة ألمانية ، وإلا نشأ عن ذلك موقف غريب : هو أن فصل المقاطعات الشرقية عن ألمانيا مما يؤدي إلى تحويل مركز النقل فيها نحو الغرب ، ويزيد من ضغط ألمانيا على فرنسا .

يقال إن القنبلة الذرية ، ستقضى على الحدود . فلا يمكن فرنسا أن تضمن سلامتها باحتلال نحو ثلاثين ميلاً من أراضي الرين واكنسار كوكاء من وراء حدودها . فلماذا لا يقال مثل ذلك عن الحدود في الجهة الأخرى ؟

ثم يقال إن مركز قيادة الجنرال كلاي في برلين قد قام بعملية حساسية فوجد أن اقتطاع الرور من ألمانيا يكف دافع الضرائب الأمريكي مائتي مليون دولار في السنة . ولكن هل يفضل دافع الضرائب هذا أن يدفع أربع مائة ألف مليون دولار بعد سنين في حرب جديدة كما فعل في هذه الحرب ؟

إن فرنسا تقترح أن يحال بين ألمانيا وبين أن تجعل من الرور مصنعاً للسلاح على أن يقام في تلك الجهة نظام إقتصادي يجعل من السهل تبادل السلع مع الشرق والغرب ومنها ألمانيا ، وإذا استعمل الرور وقتاً ما لخدمة جزء من حاجات ألمانيا ففي ذلك الكفاية لكي لا تصبح ألمانيا عبئاً على الأمم المتحدة وسينتهي الأمر بإيجاد توازن إقتصادي بين الرور وألمانيا من جهة والعالم الخارجي من جهة أخرى .

حينما يعودون إلى وطنهم ، فذكر أنهم ينظرون في يأس إلى الخراب المحيط بهم ، ثم يضعون أيديهم في جيوبهم ، ويلقون نظرات معناها ظاهر . على مركبات الجنود المحتلة وهي تمر أمامهم في الشوارع . وهم يحبون أن يذكروا حوادث الحرب والأوقات التي أمضوها في البلاد المحتلة ، ويفهمون بالذبح الفكاهات عن الديمقراطية الحديثة ؛ فالأجانب الذين عاشوا ببرلين قبل الاستيلاء عليها وبعد ، يعتقدون أن أنصار النازي اليوم أكثر من ذي قبل .

هذه المشاهدات سبب آخر يضاف إلى الأسباب التي تقضي بمساعدة ألمانيا في محتها ، والخروج بها من المأزق إلى الديمقراطية الصحيحة ، وهي كذلك سبب في ألا نستسلم للأوهام .

لقد سئل أحد الألمان في الحرب السابقة : ماذا يعمل الألمان لو خسروا الحرب ؟ فأجاب : في هذه الحال سننظم العطف . فيجب أن نعمل على ألا يعود الألمان إلى تنظيم العطف مرة أخرى ، فنرى جوبلز يخرج رأسه من حفرة ليقول لنا : ومع ذلك فقد انتصرنا نحن أيضاً ! فالسؤال إذن ليست إخضاع ألمانيا وإتباعها بل هي العمل على نهضتها دون أن يؤدي ذلك إلى كارثة للعالم والسلم .

لقد انتقد المشروع الفرنسي ؛ لأنه لا يؤدي إلى إيجاد إدارة مركزية في ألمانيا في أقرب وقت ، وإذا لم تنظم ألمانيا وهي تشغل وسط أوروبا ، فإن ذلك يكون مصدر خطر على أوروبا . وفي إدارة ألمانيا واحتلالها عبء متبيل على الحلفاء ، فيتعين الخلاص منه بأسرع ما يمكن .

على أن النظرية الفرنسية لم يقصد بها بقاء ألمانيا غير منظمة ؛ فهذه الحفرة السوداء العظيمة ، لا يمكن أن تظل باقية إلى الأبد في وسط أوروبا ، بل يجب أن تقرر كيف نسدها

يكون الميزان متعادلا ويكون بيع الدولة الألمانية منتجات الرور للمستهلك الألماني، وهي التي حصلت عليها مجانياً، مما يزيد موارد الميزانية الألمانية. ومن الممكن أن تتحمل الرور الديون الألمانية الخارجية.

فالمقترحات الفرنسية إذن لا تهمل الجانب الاقتصادي، وتعني بمستقبل ألمانيا المنهزمة. ولو أن الحلفاء لاهم لهم إلا العناية بالاقتصاد الألماني وحده، دون أى اعتبار آخر، لكان عليهم أن ينشئوا ألمانيا العظمى كما تصورهما هتلر. أما القول بأن نهضة ألمانيا كدولة حربية أمر مستحيل، فهو قول لا يتفق مع الواقع كما يعرف الفرنسيون جيداً. وإن جميع المعاهدات لضمان السلامة في الماضي كان الغرض منها اتقاء الخطر الألماني الذي هو مسألة حقيقية لدى جيران ألمانيا وليس مجرد أمر نظري. وإن غريزة الأمم لتسدل على أن أثبت اتحاد في السلم هو القائم على حقائق الحرب التي جمعت بينها.

لقد قام ممثلو مجلس الرقابة للدول المحتلة ببرلين بعمل تقدير للميزان التجاري لألمانيا في سنة ١٩٤٩، فقدر الانجليز أن هذا الميزان سيكون متعادلا على حين قدر الأمريكان والفرنسيون والروس أنه ستكون هنالك زيادة في صالح ألمانيا.

ويستطيع إقليم الرور إذا صار دولياً أن يؤدي مساعدة ذات وجهين لألمانيا أحدها تجارى والاخر متعلق بالميزانية.

فالرور أولاً يستطيع أن يبيع ألمانيا الفحم والصلب ومنتجات المعادن والمنسوجات، ويشتري منها أطعمة وحديد وأخشاباً للمناجم وغزلاً صناعياً، وفي هذه الحالة يكون الميزان التجاري على الأرجح في صالح الرور، وحينئذ يكون على بلاد الرور أن تضع تحت تصرف ألمانيا جزءاً من المبالغ التي اكتسبت من جهات أخرى. وإذا ظهر عجز ألمانيا في ميزانها مع الرور فيمكن لاقليم الرور أن يرسل إلى ألمانيا ما يسد حاجتها بلائمين، كي

هل فشلت سياسية أمريكا في ألمانيا؟

في الخارج. وتوفي مطالب روسيا السوفيتية وبولونيا بنقل ما يوجد منها في الشرق مع الاشتراك في جزء من الغرب. أما مطالب الحلفاء الغربيين فتتوفى بوضع يدهم على ما في المناطق الثلاث الغربية.

(٣) ينخفض الانتاج الألماني بنقل بعض هذه المصانع وتدمير بعضها بحيث لا يزيد الانتاج عما يكفي لجعل مستوى المعيشة في ألمانيا معادلاً لتوسط ما عليه الحال في البلاد الأوروبية الأخرى غير إنجلترا وروسيا.

إن قرار تقسيم ألمانيا إلى مناطق للحصول على تعويضات يتناقض مع الرغبة في جعل ألمانيا وحدة اقتصادية. ثم إن مؤتمراً

أما المقال الثاني فهو بقلم الأستاذ إدوارد ميسون، وهو يستعرض أولاً المبادئ الأساسية لاتفاق بوتسدام فيقول إن هذه المبادئ تقضى بما يأتي:

(١) تعتبر ألمانيا في غرب خط الأودر ونيسن وحدة اقتصادية، وتسير المناطق المختلفة على سياسة اقتصادية واحدة، وتوزع السلع الضرورية توزيعاً عادلاً، وتنشأ كالات اقتصادية مركزية لإدارة النقل والمالية والتجارة الخارجية والمواصلات والصناعة.

(٢) تجمع التعويضات بنقل المصانع والآلات من ألمانيا ووضع اليد على ما تمتلكه

المصانع وتدميرها في اقتصادها في الوقت الحاضر . إن الصعوبات التي تعترض ألمانيا في هذا الوقت ناشئة عن حاجتها إلى الطعام ، وهذا متوقف على محصولها ، على أن ألمانيا قد سمح لها بإنتاج التخصيبات التي تصنعها دائماً ، ثم إن النقص في الآلات الزراعية لا يؤثر فيها كذلك ، ولذلك ينتظر أن يتحسن حال الطعام فيها بعد محصول سنة ١٩٤٦ . أجل إن صعوبات التبادل بين المناطق ، والقضاء على الزراعات الواسعة في الشرق قد يضر بمركزها الزراعي ، ولكن هذه الأمور غير قائمة على سياسة بوتسدام .

كذلك البرنامج الذي وضع للانقاص من قوة ألمانيا الصناعية لا يؤثر في إنتاجها في المستقبل القريب ولا يقف في سبيل عودة الرخاء إلى ألمانيا بعد ١٥ أو ٢٠ سنة . فوسائل الاقتصاد الحديث تمكن الدول سريعاً من عودة الرخاء إليها ، إذا لم تضع المراقيل في سبيله لأغراض سياسية . ولن يشعر الألمان بعبء القرارات التي اتخذت في بوتسدام إلا عند وصولهم إلى فترة متوسطة . أما نقل الآلات والمصانع من ألمانيا فهو سيقبل من إنتاج ألمانيا ولكنه لا يزيد الإنتاج كثيراً في الجهات الأخرى من أوروبا ، ولا ريب في أن ألمانيا ستصاب بضرر كبير في إنتاجها ، ولكن يجب ألا نبالغ في هذا الأمر ، فانا لنعلم أن ألمانيا زادت آلاتها زيادة كبيرة حتى فاقت الولايات المتحدة في ذلك ، ولكن هذا العمل كان في أيام الحرب وأيام الاستعداد لها ، وهذا مالا تحتاج إليه في السلم ، ثم إن أكثر مصانعها الضخمة غير اقتصادية ، فهو موزع لأغراض حربية كما ترى في مصانع هرمان جورنيج للصلب . فليس في نقل هذه الآلات ضياع كبير من وجهة الكفاية ، ولكن يجب أن نلاحظ أن نقل الآلات والمصانع مع عدم إمكان استعمالها

بوتسدام لم يبين إذا كانت مطالب التعويضات تسد من آلات المصانع أو من المعاملات التجارية الألمانية . وقد تقرر في ذلك المؤتمر أن يكون للولايات المتحدة الأولوية بالنسبة للمال الناشئ عن المعاملات التجارية الألمانية على سبيل التعويض ، ولكن لم يتقرر شيء بالنسبة للدول الأخرى .

ثم إنه بعد القضاء على ألمانيا كدولة صناعية كبرى ، هل تعود الدول فتساعد على النهضة الصناعية ؟ إن الحلفاء لم يتفقوا على ذلك ولا يظن أنهم يتفقون ؛ فسلك روسيا في منطقتها لا يدل على أنها ترضى بأقالة ألمانيا تدريجياً من عثرتها .

وفي هذه الأثناء قررت اللجنة المركزية للحلفاء ببرلين في مارس من هذه السنة ، تبعاً لقرارات بوتسدام ، مستوى ما يسمح لألمانيا بإخراجها من الصناعات الثقيلة ، فنع بالطبيعة صنع الآلات الحربية ، أما بعض المواد التي تمت إلى المواد الحربية بسبب مثل صناعة المطاط والامونيا والبتروال الصناعي والألومنيوم فقد سمح بها مؤقتاً للاستهلاك الداخلي ، إلى أن تستطيع توريدها ، ثم سمح لها ببعض صناعات الصلب والحديد والمواد الكيميائية والآلات الصناعية والهندسية على نطاق ضيق ، أما الصناعات الخفيفة الأخرى وصناعات البناء فقد تركت ألمانيا فيها حرة .

وكانت المفاوضات في هذا الموضوع صعبة وطويلة يريد حليف التساهل في نوع من الصناعات ، فيأبى الآخر إلا التشدد .

فهل يمكن بعد تدمير المصانع ونقلها أن يصل إنتاج ألمانيا إلى الحد الذي يجعل معيشة سكانها في المستوى الذي قرره مؤتمر بوتسدام ؟ وهل تستطيع ألمانيا أن ترسل إلى الخارج من صادرات صناعتها ما يعوض الواردات ؟ لو بقيت ألمانيا وحدة اقتصادية ولم توضع المراقيل في سبيلها لما أثر نقل

الثورية ، وشجعت إنشاء حزب اشتراكي ديمقراطي . وأظهر الأمريكيون في منطقهم همة في القضاء على النظام النازي أكثر مما بذله الحلفاء الآخرون وأجروا انتخابات محلية . أما سياستهم الاقتصادية فسلية .

وقد يكون السبب في هذا التباين ناشئا عن النيات المتباينة للأمم المحتلة ، على أنه قد يكون أيضا نتيجة لظهور الميول التي تعتمد على القوة المحتلة ، ومهما يكن الأمر فإن مثل هذه الخلافات لابد أن تؤدي إلى تقسيم ألمانيا ، إذا لم يتدارك الأمر .

ولقد صارت ألمانيا الآن عبئا على الدول المحتلة ، فعملهم تقع مسؤولية إطعامها ، ولا يمكن التخلص من هذه الحال إلا إذا استطاعت ألمانيا أن تكون لها تجارة صادرات ، لسداد ما تحتاج إليه من واردات . لقد كان سداد التعويضات في الحرب العالمية الأولى قائما على القروض الأمريكية . ومن البديهي أن أمريكا في هذه المرة حاولت نقل هذا العبء عن أكتافها ، فإذا لم تكن لألمانيا تجارة صادرات فإن سداد ثمن الواردات يقع عبثه على الدول المحتلة ، أو بالحرى على لولايات المتحدة التي تقترض منها الدول ، أو على الأقل الدول الغربية — ما يكفي للقيام بتبعاتها في ألمانيا . ووقوف ألمانيا على قدميها في اقتصاد موحد أهم إذن من مسألة نقل المصانع والآلات . وكلما تأخر ذلك كلما زادت اعباء الولايات المتحدة . ويجب على الولايات المتحدة أن تعمل على تنفيذ الاتجاه الأساسي من سياسة بوتسدام ، وهو اعتبار ألمانيا وتنظيمها على أنها وحدة اقتصادية .

في مكان آخر ، مما يضر بالقارة الأوروبية جميعها ولا ريب في أن لهذا العمل تأثيرا حقيقيا على ألمانيا ، وهو يدل على أن الحلفاء فضّلوا جمع التعويضات من المصانع والآلات بدلا من الانتاج الألماني ، كما كان الحلفاء مدفوعين إلى هذا القرار لارضاء روسيا السوفيتية كي توافق على الاشتراك في سياسة بوتسدام التي تقضي بإدارة ألمانيا على أنها وحدة اقتصادية . ومن الطبيعي أن روسيا السوفيتية تعتبر بقاء الصناعات الألمانية الكبرى في الشرق مهددا لسلامتها . وإذا لم ينفذ برنامج نقل المصانع ، فإن ذلك يؤدي إلى تقسيم ألمانيا ، وضم القسم الشرقي منها فيما وراء نهر الألب إلى منطقة السلامة الروسية .

ولقد نص اتفاق بوتسدام على الوسائل التي تؤدي إلى اتباع سياسة اقتصادية موحدة في المناطق المختلفة ، بتوزيع السلم بين المناطق توزيعاً عادلا ، وإنشاء وكالات اقتصادية مركزية ، ولكن هذه النصوص لم تنفذ انتظارا لتعيين الحدود الغربية لألمانيا ؛ ففرنسا تأتي لإنشاء إدارة مركزية اقتصادية قبل أن يثبت في مصير الروور وأراضي الرين . ويقال إن روسيا السوفيتية تحاول تأجيل إنشاء هذه الإدارة المركزية حتى يتم نقل المصانع والآلات التي تعطى لها على سبيل التعويض . وقد اتخذ النشاط الاقتصادي والسياسي في المناطق اتجاهها متباينا ، ففي المنطقة الروسية عمل على أن تكون الصناعات الباقية ملكا للدولة ، وأصرّت السلطات على تكوين جبهة متحدة من الأحزاب ونقابات العمال ، وفي المنطقة البريطانية جعلت مناجم الفحم ملكا للدولة ، وأخذت السلطات تقاوم الحركات